كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التعاون

المالي

مكتب تنسيق الكومسيك
نوفمبر 2017

كلمة مكتب التنسيك الكومسيك عن التعاون المالي

يتسم التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء بأهمية كبيرة لتسهيل نقل رؤوس الأموال، وزيادة الثقافة المالية، وإدارة المخاطر المالية، والإشراف على المؤسسات المالية، وزيادة تنوع المنتجات، وتوسيع وتعميق الأسواق المالية.

الأرقام المالية المختارة

- **القطاع المصرفي في الدول الأعضاء**

بلغ إجمالي الأصول في القطاع المصرفي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 2014 حوالي 5.1 تريليون دولار، وبلغ إجمالي الأصول لأعلى خمس دول منها، وهي تركيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا، 3 تريليون دولار. ويبلغ إجمالي الأصول لأعلى عشر دول دول حوالي 4.1 تريليون دولار ما يعادل 80 بالمائة من جميع الأصول في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 1).

الشكل *1*: أعلى عشر دول بحسب إجمالي الأصول في القطاع المصرفي (بالمليون دولار أمريكي)

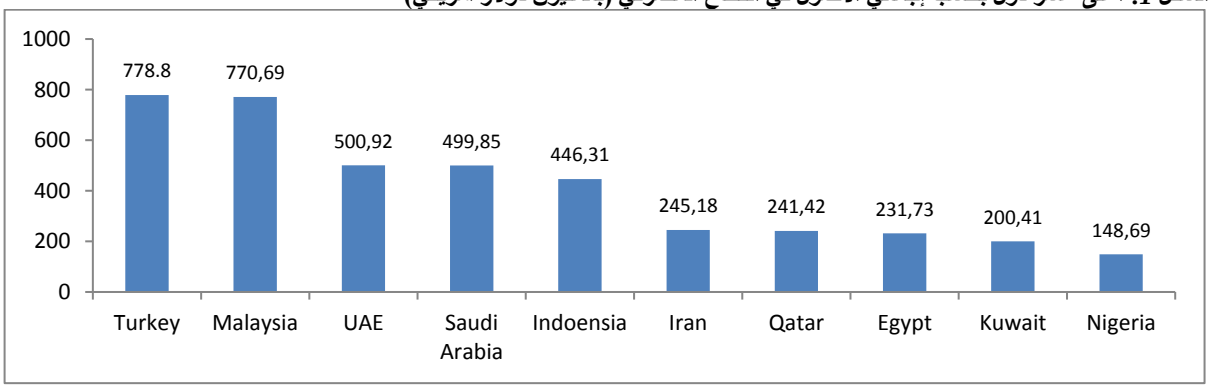

المصدر :التوقعات المالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2016

يظهر مستوى **الائتمان الخاص في بنوك إيداع النقد** (% من إجمالي الناتج المحلي) الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل بنوك النقد المحلية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي لائتمان القطاع الخاص الممنوح من البنوك المحلية أقل من المتوسط العالمي. وفيما شهدت السنوات الأخيرة تحسناً طفيفاً، يشير حجم ائتمان القطاع الخاص كحصة من إجمالي الناتج المحلي بوضوح إلى تدني مستوى تطور القطاع الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي. بلغ متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي 37.1% عام 2015 بينما وصل المتوسط العالمي للفترة ذاتها 44.5%. وبين دول منظمة التعاون الإسلامي، اختلفت المعدلات بشكل كبير بين مجموعات الدخل المختلفة.

الشكل *2*: ائتمان القطاع الخاص المقدم من بنوك ودائع النقد إلى إجمالي الناتج المحلي (%)

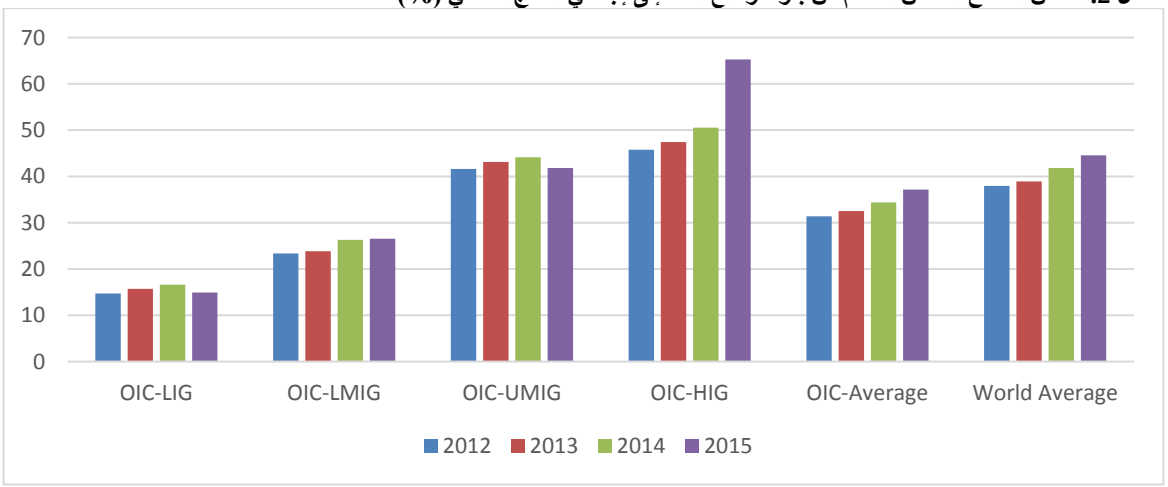

المصدر: التوقعات المالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2017

- **الأسواق المالية**

طبقًا لتقرير الإحصاءات المتكاملة لمنتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2015، بلغ عدد الشركات المحلية المدرجة في بورصة منظمة التعاون الإسلامي 3.571 شركة وبلغ عدد الشركات الأجنبية 38 في 2015. وأعلى ثلاث بورصات هي بورصة ماليزيا (521)، وبورصة إندونيسيا (393)، وبورصة اسطنبول (50)، تقدر بحوالي 50% من إجمالي الشركات المدرجة.

وبلغت رؤوس الأموال السوقية في بورصات منظمة التعاون الإسلامي تريليوني دولار في 2015. وبلغ متوسط النسبة المرجحة لرؤوس الأموال السوقية في بورصات منظمة التعاون الإسلامي إلى إجمالي الناتج المحلي للدول المعنية 62% في 2015[1].

يبين الشكل أدناه نسبة رؤوس الأموال السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من حيث تجميع الدخل. سجل المتوسط العالمي نسبة 55.2% عام 2015. ارتفع متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل مستمر خلال تلك الفترة، ليصل إلى 52.6% بحلول العام 2015. وتفوق معدلات مجموعة الدخل المرتفع من دول منظمة التعاون الإسلامي المتوسط العالمي، حيث أظهرت أسواق الأسهم في تلك الدول تحسناً ملموساً خلال السنوات الأخيرة، مما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور أسواق بورصات الأسهم ومع النمو الاقتصادي.

الشكل 3: نسبة رؤوس الأموال السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي (%)

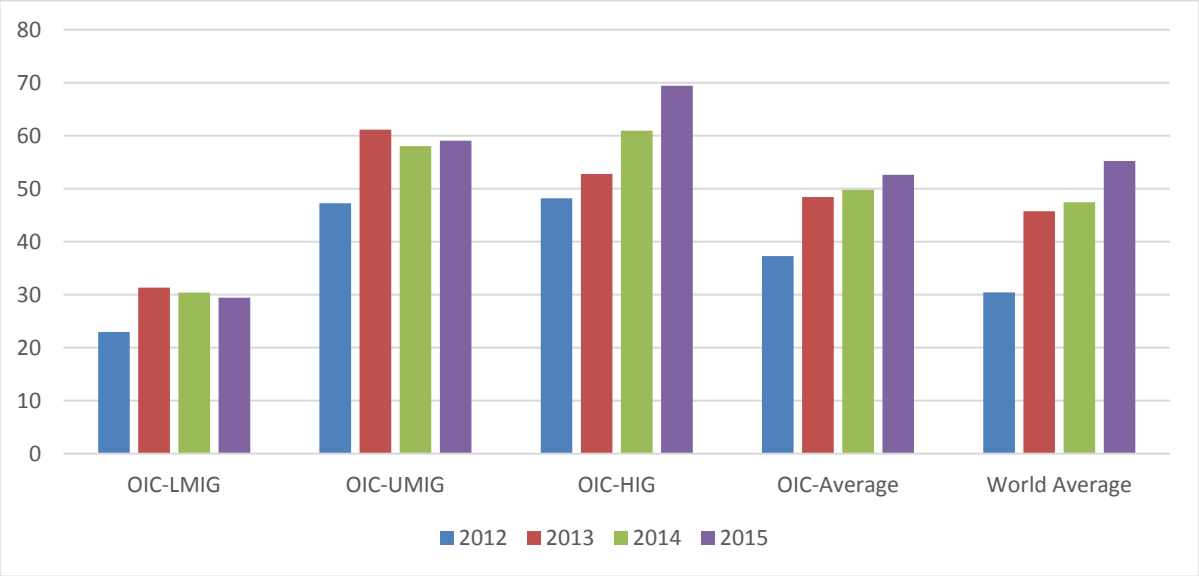

المصدر: التوقعات المالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2017

- **التمويل الإسلامي**

وفقًا لتقرير التمويل الإسلامي العالمي لسنة 2017، ارتفع الحجم المحتمل لقطاع الخدمات المالية الإسلامية من 4 تريليون دولار في 2009 إلى 7.8 تريليون دولار في 2016؛ في حين أن الحجم الفعلي للقطاع كان 2.3 تريليون في 2016. وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة 2009-2016 نسبة 13.9%. ولا يزال الحجم الفعلي للقطاع يجسد 30% من إمكاناته، بينما اتسعت الفجوة عام 2016 مقارنة بالفجوة بين الحجم الفعلي والمحتمل للعام 2015. ويدار هذا القطاع بواسطة القطاع المصرفي الإسلامي (75%) وسوق الصكوك العالمية (15%)[2].

[1] تقرير الإحصاءات المتكاملة لمنتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - 2015

[2] وبحسب تقرير استقرار التمويل الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، فإن حصة الخدمات المصرفية الإسلامية تبلغ 79% بينما تبلغ حصة أسواق الصكوك 15%

الجدول *1*: الحجم الفعلي والمحتمل لقطاع الخدمات المالية الإسلامية

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحجم المحتمل لقطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمية (تريليون دولار)	4.0	4.4	4.8	5.3	5.9	6.5	7.1	7.8
الحجم الفعلي لقطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمية (تريليون دولار)	1.036	1.139	1.357	1.631	1.813	1.981	2.143	2.293
الفجوة بين الحجمين (تريليون دولار)	2.964	3.261	3.483	3.693	4.043	4.47	4.953	5513
الزيادة في الحجم الفعلي لقطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمية (%)	26	9.9	19.1	20.2	12.3	9.3	7.3	5.513
متوسط معدل الزيادة بين 2009-2016 (%)								13.89
فترة التدارك - على أساس 10% زيادة في الحجم المحتمل و13.89% زيادة في الحجم الفعلي (بالسنوات)								35.2

المصدر: إدبيز كونسالتينج، تقرير التمويل الإسلامي العالمي لسنة 2017

بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي، والذي يمثل القسم الأكبر في قطاع التمويل الإسلامي العالمي، حوالي 1.7 تريليون دولار في 2016.[3] وفي اثنتي عشرة من الدول الأعضاء، بلغ القطاع المصرفي الإسلامي مكانة منهجية هامة [4] في القطاع المالي.

الشكل 3: حصة الأصول المصرفية الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية (النصف الأول من 2016)

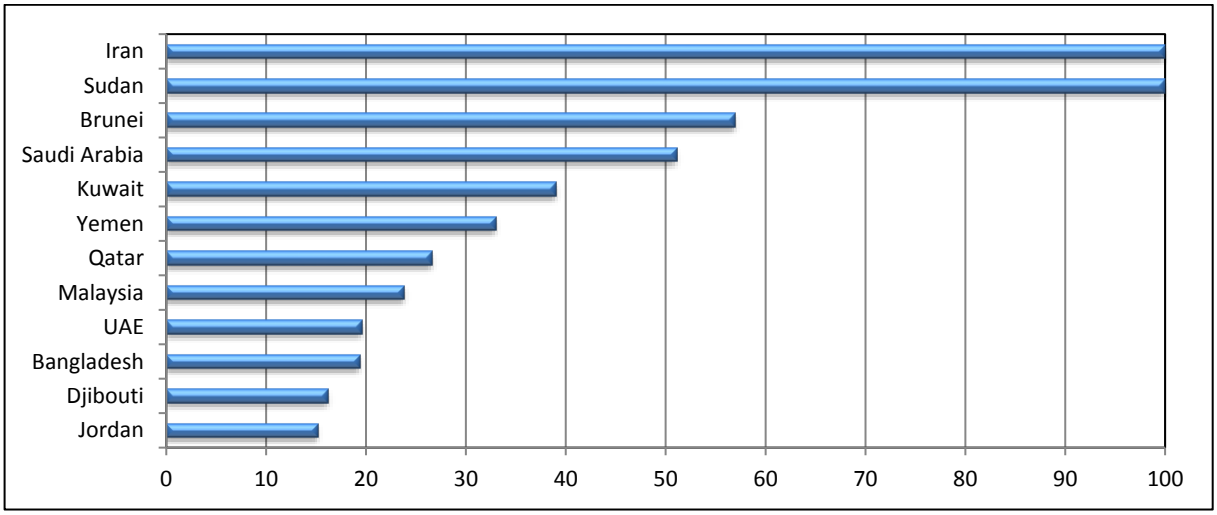

المصدر: تقرير استقرار التمويل الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2017

بلغت قيمة إصدارات الصكوك العالمية 88.3 مليار دولار أمريكي عام 2016، أي ما يمثل ارتفاعاً قدره 44% مقارنة مع العام 2015. وبحسب السوق المالية الإسلامية العالمية، فإن الزيادة في حجم إصدارات الصكوك عام 2016 تعود إلى متانة الإصدارات في آسيا ودول الخليج العربية وإفريقيا بالإضافة إلى مناطق أخرى فيما تستمر ماليزيا في الهيمنة على سوق الصكوك، بينما ارتفعت حصة دول مثل إندونيسيا وتركيا.

[3] إدبيز كونسالتينج، تقرير التمويل الإسلامي العالمي لسنة 2017

[4] حصة القطاع المصرفي الإسلامي من إجمالي القطاع المصرفي > 15%.

الشكل 4: إجمالي الصكوك العالمية الصادرة (يناير *2001* - ديسمبر *2015*) - مليار دولار

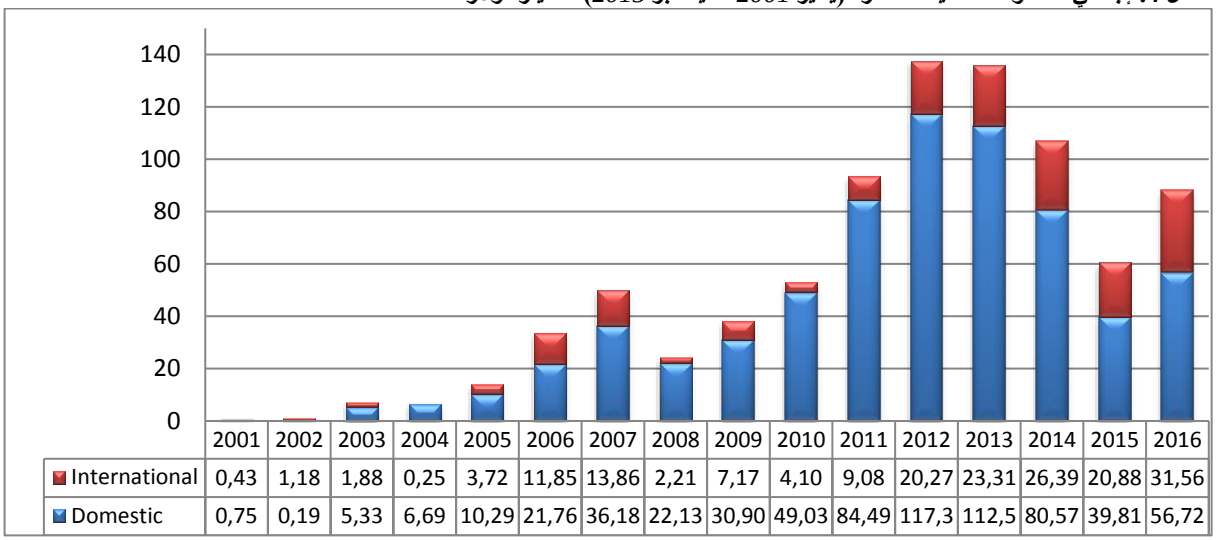

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
International	0,43	1,18	1,88	0,25	3,72	11,85	13,86	2,21	7,17	4,10	9,08	20,27	23,31	26,39	20,88	31,56
Domestic	0,75	0,19	5,33	6,69	10,29	21,76	36,18	22,13	30,90	49,03	84,49	117,3	112,5	80,57	39,81	56,72

المصدر: النسخة الخامسة من تقرير الصكوك للسوق المالية الإسلامية العالمية

وفي عام 2016، بلغ إجمالي قيمة التمويلات الإسلامية 56.1 مليار دولار (تقرير الاستقرار المالي الإسلامي، 2017). شهد المركز الرئيسي لاستثمارات الصناديق الإسلامية تغييراً، حيث أصبح التركيز على الاستثمارات العالمية الفئة الأكبر حالياً وتمثل نسبة 34% من إجمالي الاستثمارات عام 2016. وكان المركز الماليزي هو ثاني أكبر تلك المراكز، بواقع 25% من إجمالي الاستثمارات عام 2016.

بلغت قيمة أصول التكافل العالمية 38 مليار دولار عام 2015، مدعومة بشكل أساسي بثلاثة دول هي: السعودية وإيران وماليزيا. تمتلك تلك الدول الثلاثة 85% من إجمالي أصول التكافل. تعدّ المملكة العربية السعودية أكبر أسواق التكامل حيث يقوم سوق التأمين فيها بكامله على نموذج التأمين التكافلي. وإلى جانب السعودية، تعتبر إيران وماليزيا أبرز الدول في قطاع التكافل. وتبلغ قيمة قطاع التكافل الإيراني 10.5 مليار دولار بينما تصل قيمته إلى 7.3 مليار دولار في ماليزيا .[5]

الجهود المبذولة برعاية الكومسيك: إستراتيجية الكومسيك والتعاون المالي

وقد تم تنفيذ تلك الجهود بهدف تحسين التعاون المالي في ظل الكومسيك، وبرعاية مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي وآلية تمويل مشاريع الكومسيك بالإضافة إلى التعاون فيما بين البورصات، والجهات الرقابية على الأسواق المالية التابعة للكومسيك، والمصارف المركزية والسلطات النقدية.

- **الاجتماع الثامن لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي: إدارة الدين العام**

على مدار العقود الأخيرة، وقع عدد من الأزمات المالية بسبب مشكلات الدين العام (المكسيك - 1994، تركيا - 1994، روسيا - 1998، الأرجنتين - 2001، أزمة الدين الأوروبي - 2010). وكشفت الأزمة المالية التي واجهت بعض دول اليورو مؤخرًا، مثل اليونان وأيرلندا والبرتغال، أن الأموال العامة غير السليمة قد تتسبب في اضطرابات اقتصادية لجميع الدول بصرف النظر عن مستوى تقدمها الاقتصادي. علاوة على ذلك، يستخدم الدين العام في هذه الأيام كأداة تهدف إلى تطوير الأسواق المالية، وتنظيم تحركات رؤوس الأموال، وتحديد عوائد الاستثمار الخالية من المخاطر، بالإضافة إلى سد عجز الموازنة. وفي هذا الصدد، تمثل إدارة الدين العام أداة مهمة للدول غير المتقدمة وكذلك للدول المتقدمة.

ونظرًا لأهمية الأمر، عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي اجتماعها الثامن في 30 مارس 2017 في أنقرة - تركيا، تحت عنوان "*تحسين إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*".

وأكد التقرير البحثي المقدم إلى مجموعة العمل على أن متوسط نسبة الدين العام خلال المدة من 1980 إلى 2015 بلغ من 40% إلى 80% من إجمالي الناتج المحلي، ما يشير إلى اتجاه متزايد على مستوى العالم[6]. وتباينت نسبة الدين العام إلى

[5] التوقعات المالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2017

[6] تحسين إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مكتب تنسيق الكومسيك، 2017

إجمالي الناتج المحلي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 3% إلى 138% في 2015.[7] وبلغ متوسط نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي 36.7% في 2012 وارتفع إلى 46.1% في 2015. ومن المتوقع أن تصل نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 51.1% بنهاية 2017. وقد أدى انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى زيادة في عجز الموازنة وفي نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول الأعضاء التي يكون لدخل النفط في أنظمتها الاقتصادية حصة كبيرة.[8]

الشكل 5: إجمالي الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - نسبة إجمالي الناتج المحلي (*2015*)

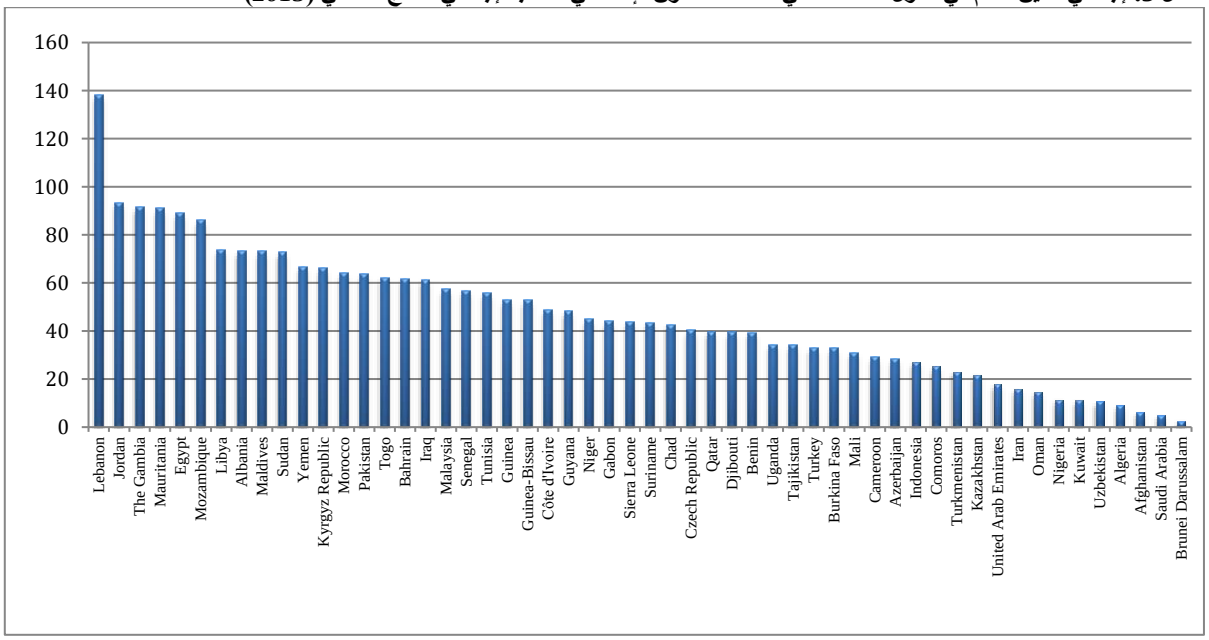

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي (2016)، صندوق النقد الدولي

يمكن إبراز التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء كما يلي:

- التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

  - آثار صدمات الاقتصاد الكلي على هيكل الدين العام: مخاطر أسعار الصرف، والمخاطر الكبرى لإعادة التمويل، ومخاطر أسعار الفائدة، والاعتماد القوي للاقتصاد على المتغيرات الخارجية، على سبيل المثال أسعار الموارد الطبيعية
  - عدم وضوح المسؤوليات المنوطة بالمؤسسات بخصوص إدارة الدين العام
  - الافتقار إلى إستراتيجية رسمية لإدارة الدين
  - الاعتماد على الاقتراض الخارجي بسبب ضعف أسواق الدين العام المحلية
  - قصر أجل استحقاق الدين العام

- أكد التقرير البحثي والمناقشات التي جرت خلال الاجتماعات أنه لتحسين إدارة الدين العام، ثمة بعض الإجراءات الهامة التي يجب اتخاذها من جانب الدول الأعضاء. وفيما يلي، يمكن تلخيص التوصيات المتعلقة بالسياسات التي أكدت عليها

مجموعة العمل:

  - تعزيز/إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين العام تتولى مهام محددة بالإضافة إلى إستراتيجية مخصصة لإدارة الدين
  - تطوير / تحسين سوق الدين المحلي
  - توسيع وتنويع قاعدة الدائنين
  - زيادة أمد متوسط استحقاق الدين العام
  - تطبيق طرق إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي

[7] تقديرات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2016

[8] تحسين إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مكتب تنسيق الكومسيك، 2017

- **الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي: تنويع الأدوات المالية الإسلامية**

يركّز النموذج الحالي للتمويل الإسلامي إلى حد كبير على تبني الهيكل المالي التقليدي، إلا أن هناك إمكانات واعدة جداً للابتكار المالي والتوسع في قطاع التمويل الإسلامي. كما أن تنوع وسائل التمويل الإسلامي أمر بالغ الأهمية لضمان النمو المستدام واستقرار التمويل الإسلامي، إلى جانب تحسين الشمول المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة للحماية من الأزمات المالية بفضل الهيكل المتين القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية الراسخة فيما يتعلق بحقوق الفقراء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع الثروات والحوكمة.

ونظراً لأهمية الموضوع، انعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي في 28 أكتوبر 2017 في أنقرة تحت عنوان "تنويع الأدوات المالية الإسلامية." وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون الدراسة البحثية تنويع وسائل التمويل الإسلامية» و «التوقعات المالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للعام 2017».

قسم التقرير البحثي المقدّم لمجموعة العمل قطاع التمويل الإسلامي إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي شريحة المصارف الإسلامية وشريحة أسواق رأس المال الإسلامية وشريحة التأمين الإسلامي أو التكافل. وسلّط التقرير البحثي الضوء على استخدام منتجات مختلفة، تقوم على هياكل المضاربة والمشاركة والإجارة والوكالة والسلم والاستثناء والقرض الحسن وغيرها، إلى جانب الهياكل المركّبة كالمشاركة المتناقصة ووكالة الوقف وغيرها، في الشرائح الثلاثة المذكورة.

يكشف التقرير المذكور أعلاه أن النموذج الحالي للتمويل المالي يركّز على تطبيق هيكل التمويل التقليدي. وأكد التقرير الحاجة إلى التعامل مع عدد من التحديات المشتركة الكبرى التي يواجهها صانعو السياسات، والتي تنشأ في غالبيتها بسبب مشاكل هيكلية. تنشأ تلك المشاكل الهيكلية عن انتشار الوسائل القائمة على الدين وتطلعات التمويل من خلال الأسهم وتقاسم المخاطر بشكل رئيسي، والحاجة إلى رفع رأس المال الاجتماعي وتحديات وضع إطار تنظيمي ممكّن. كما يؤكد التقرير، نظراً لكون الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية عنصر التمييز الفريد للتمويل الإسلامي، وجود حاجة ملحّة لوجود إطار حوكمة عالمي قائم على الشريعة الإسلامية.

في ضوء تلك التحديات، توصل الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي إلى التوصيات الملموسة التالية:

- تعزيز البنية الأساسية للتمويل الإسلامي من خلال تطوير الأطر القانونية/التنظيمية اللازمة لكل عنصر من عناصرها وهي الصيرفة الإسلامية وأسواق رأس المال الإسلامية والتكافل والتعاون من أجل خلق بيئة تمكينية للتمويل الإسلامي.
- وضع إطار حكومة سليم وفعال على المستوى القومي وتعزيز تنيسق سياسات ومعايير حوكمة الرقابة الشرعية على مستوى الولايات القضائية المختلفة.
- تأسيس/وضع معايير تصنيف التمويل الإسلامي
- تعزيز رأس المال البشري في التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تحسين برامج / مشاريع التثقيف والتوعية المالية التي تطلقها الحكومات والجامعات والقطاع الخاص
- تيسير مشاركة الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القطاعات الفرعية العاملة في مجال التمويل الإسلامي من أجل تحقيق نمو مستدام ومتناغم لهذا المجال

تتوفر جميع الوثائق المعدة الاجتماعات مجموعة العمل على موقع الكومسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

آلية تمويل مشاريع الكومسيك

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

في عام 2016، نفذت غامبيا مشروع «العمل على وضع إطار عمل مؤسسي مُحسَّن للتمويل الإسلامي.» في هذا المشروع قام خبير المشروع بإعداد التوجيهات التنظيمية للخدمات المصرفية الإسلامية وتمويل المشاريع الصغيرة تمويلاً غسلامياً، التكامل وعمليات أسواق رأس المال الإسلامية التي يمكن تطبيقها من قبل البنك المركزي في غامبيا والبنك المركزي في سيراليون. وانعقدت ورشة عمل دولية بمشاركة 50 مشاركاً من البنوك المركزية في غامبيا ونيجريا وسيراليون وغيرها من المؤسسات المالية والأكاديمية والهيئات الدينية. وكان الهدف الرئيسي من ورشة العمل تطوير التمويل الإسلامي في الدول الشريكة من خلال معرفة وخبرة الخبراء المحليين. وتمثلت أبرز مخرجات ورشة العمل في تقرير بعنوان «العمل

على وضع إطار عمل مؤسسي مُحسَّن للتمويل الإسلامي في غامبيا ونيجيريا وسيراليون». يتضمن التقرير توصيات قابلة للتطبيق من أجل تحسين الإطار المؤسسي للتمويل الإسلامي وتشجيع استعمال الوسائل المالية الإسلامية. وبالإضافة لذلك، أجريت زيارة دراسية مشتركة غلى نيجريا بمشاركة ستة مشاركين من البنك المركزي في كل من غامبيا وسيراليون. وكانت أهداف الزيارة منح المشاركين فرصة استيعاب نظام الخدمات المصرفية بدون فائدة / قطاع التمويل الإسلامي في نيجيريا.

- **الجهود المستمرة الأخرى برعاية الكومسيك:**

• **منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:** بدأ التعاون فيما بين البورصات في عام 2005 عملاً بالقرار المتخذ في الدورة العشرين للكومسيك. وعقد المنتدى عشرة اجتماعات حتى الآن. وعقد الاجتماع الحادي عشر للمنتدى في 31 أكتوبر 2017 في اسطنبول.

وتماشيًا مع الاقتراح المقدم من سيادة الرئيس/ رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك في بيانه الافتتاحي الذي ألقاه في الدورة الثلاثين للكومسيك، بدأت الأمانة العامة للمنتدى في العمل على "مبادرة بورصة الذهب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ومن ثم، رحبت الدورة الثانية والثلاثين لاقتراح المنتدى بإنشاء منصة لتداول ومقاصة الذهب تستند إلى ويب بقدرة عالية على التكيف مع الهدف النهائي المتمثل في بورصة/منصة الذهب بين المتطوعين من الدول الأعضاء، كما طلبت من المنتدى / أمانة المنتدى إجراء الدراسات اللازمة للمنصة / البورصة المقترحة. علاوة على ذلك، دعيت الدول الأعضاء المهتمة إلى المشاركة الفعالة في فريق عمل المنتدى لدعم المنصة/ البورصة المقترحة من خلال التعجيل بعملية دمج البورصات وتنسيق الأطر التنظيمية بحلول موعد الدورة الثانية والثلاثين. بالإشارة إلى القرار الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، اطلع الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المتابعة التابعة للكومسيك على التقدم المحرز في تأسيس منصة لتجارة ومقاصة الذهب عبر الإنترنت، تتمتع بدرجة عالية من التكيف، بهدف إنشاء بورصة/ منصة تداول الذهب بين المتطوعين من الدول الأعضاء، وطلبت من المنتدى/أمانة المنتدى إجراء الدراسات اللازمة للمنصة/البورصة المقترحة وتقديم تقرير شامل إلى الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

تتوفر المعلومات التفصيلية عن أنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني www.oicexchanges.org.

• ***منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك:*** تأسس منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك في 2011 عملاً بالقرارات الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك. وعقد المنتدى ستة اجتماعات حتى الآن. وعقد الاجتماع السادس لمنتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك في 31 أكتوبر 2017 في اسطنبول.

قدم فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الكومسيك اقتراحًا، في حديثه الافتتاحي، حول تأسيس بورصة للعقارات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعليه، بدأت الأمانة العامة للمنتدى في العمل على "مبادرة بورصة الأسهم العقارية". أحاطت الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك علماً باقتراح المنتدى بتأسيس منصة إلكترونية للعقارات تابعة للكومسيك فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المهتمة والمشاركة في المنتدى، **وطلبت** من المنتدى/أمانة سر المنتدى استكمال الدراسة الشاملة المعنية بتحديد المراحل اللازمة نحو تأسيس المنصة المقترحة مع الدعم المقدم من الهيئات الوطنية وأسواق الأوراق المالية ذات الصلة في الدول الأعضاء المتطوعة. وقد دعت الدورة الثانية والثلاثين الدول الأعضاء المهتمة إلى المشاركة الفعالة في دراسات دعم المنصة المقترحة من خلال تحديد مؤسساتهم الوطنية المختصة لتسريع العمل التقني لتأسيس المنصة. بالإشارة إلى القرار المعنيّ الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، اطلع الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة المتابعة التابعة للكومسيك على التقدم المحرز بشأن اقتراح المنتدى بتأسيس منصة عقارية إلكترونية تابعة للكومسيك فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المهتمة والمشاركة في المنتدى، وطلبت من المنتدى/أمانة المنتدى استكمال الدراسة الشاملة لتحديد المراحل المطلوبة لتأسيس المنصة المقترحة، مع الدعم المقدم من الهيئات الوطنية وأسواق الأوراق المالية المعنية في الدول الأعضاء المتطوعة.

تتوفر التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني للمنتدى. (www.comceccmr.org)

• **التعاون بين المصارف المركزية والسلطات النقدية:** عملاً بقرار الكومسيك ذي الصلة الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك، تجدد نشاط التعاون فيما بين المصارف المركزية والسلطات النقدية التابعة للدول الأعضاء.

انعقد الاجتماع الخامس عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية التابعة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يومي 22 - 21 سبتمبر 2017 في موغلا. وتشكلت مجموعتا عمل لإعداد أوراق الخلفية الفنية في المجالات التالية: الشمول المالي، والتوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي. سيتم تقديم الأوراق المذكورة إلى الاجتماع التالي للبنوك المركزية والسلطات النقدية.